

## وجوه التوافق والاختلاف بشأن «بريكست»

مصطفى محمود النعسان

فازت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بمنصب حجب الثقة وذلك بتصويت مجلس العموم بـ 225 صوتاً لصالحها مقابل 206 أصوات ضدتها وملموم أن هذا التصويت جاء بعد يوم واحد من رفض مجلس العموم لخطبة ماي «بريكست» القاضية بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

والحالي أن هذين التصويتين متناقضان ومتضادمان ومترافقان مثلاً هو متضاد ومتناقض ومتناقض الاستفتاء عام 2016 القاضي بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ثم التكross منه الآن الصالح الباقع في الاتحاد وتوصيات مجلس العموم الذين يمثلون الشعب البريطاني ويعبرون بشكل أو بأكمله عن آرائه وراداته.

السؤال الذي يطرح هنا ما السبب في تصويت مجلس العموم ضد «بريكست» ثم منح حجب الثقة من هندسة الاتفاق وصاجحة الرأي الأهم فيه؟ وما الداعي وما السبب وراء التكross منه الآن الصالح الباقع في الاتحاد وتوصيات مجلس العموم الذين يمثلون الشعب البريطاني ويعبرون

طبعاً إيجابياً ضد «بريكست» ثم منح حجب الثقة من هندسة الاتفاق وصاجحة الرأي الأهم فيه؟ وما الداعي وما السبب وراء التكross منه الآن الصالح الباقع في الاتحاد وتوصيات مجلس العموم ضد «بريكست».

وأشار إلى أن «الوزراء» الثلاثة «جبلة» التي تحققوا

الآمال توسيع التجارة العربية السليمة لتشمل جميع الخدمات، تمهد لإقامة تكتل اقتصادي عربي».

وطبعاً إيجابياً ضد «بريكست» ينطوي على ثلاثة احتفاظات:

الأول حجب الثقة عن ماي واجتثث فكراً الافتراض من أساسها وهو ما لم يحصل، أما الاحتفال الثاني فيبدو إلى إجراء استفتاء ثان وتتجدد الثقة بماي وهذا الاحتمال تم تجاوزه أيضاً.

أما الاحتفال الثالث فهو في الحقيقة جميع الأطراف من فيهم أغليبية

العارضين ضد «بريكست».

بعيداً عن هذه الاحتمالات يبقى لم المشكلة وجدها وحله تدور المسوامات لأنـه وهو السعي لتعديل بعض بنود الاتفاق ومحاربة الضغط على الاتحاد الأوروبي لتحقيق المزيد من المزايا والإنجازات في اتفاق الطلق بينه وبين بريطانيا وذلك لصالح الأخيرة.

في هذا الإطار يمكن فهم معنى اقتراح وزیر الخارجية البريطاني السابق بوريس جونسون القاضي بضرورة

التفاوض على اتفاق الظل الحر خصاً من ذلك فإن الكثيرون

من أعضاء مجلس العموم يقفنون مع حرية التجارة لكن

يعارضون حرية حركة الأشخاص بين دول الاتحاد ويرى

المؤدون لـ«بريكست» أن الخروج الصعب من الاتحاد

سيسبب بريطانيا أن تزدمر.

من جانبها يتم بعديد بذيريز الوزير البريطاني السابق الذي كان مكلفاً إدارة خروج بريطانيا من الاتحاد خطوة رئيسة

الوزراء بأنها محبة وغير متوازنة وتهدى لبقاء بريطانيا داخل إطار حماكم الاتحاد وهو أمر غير مقبول عن الإطلاق

محذر من إنجاز اتفاق في التوصل إلى اتفاق يدركون له

عواقب اقتصادية وخيمة على بريطانيا وقد يؤدي إلى سداد

ما يصل إلى 39 مليار جنيه إسترليني إلى الاتحاد الأوروبي.

في هذا الإطار، أكد زعيم حزب العمالعارض جيمي كورين

أنه يسعى للتفاوض مجدداً مع بروكسيل من أجل صفقة

أفضل تضمن شرطه متساوية لدن في الاتحاد الجمركي.

وكان مصدر حكومي أشار إلى أنه يتم العمل للحصول

على ضمانات وتعهدات إضافية من الاتحاد لكنه ألم أن

هذه الضمانات قد لا تكون جاهزة قبل استئناف التفاوض

مناقشتهم اتفاق «بريكست» لكن يتوافق أن تكون كذلك بحلول

موعد التصويت وهو ما يتم في الحقيقة وكيف ويفكر أن

الاتصالات شاقة وليست بالأمر السهل في الاتحاد.

الواقع أن ماي أدركت حققته الغترة أيام «بريكست» لذلك

سارعت إلى التأكيد أنها ستعتني بالحصول على ضمانات

قانونية وسياسية من الاتحاد بشأن «بريكست».

طبعاً لا يكتفى الحديث ولا تتحقق معالجة هذا الموضوع دون استعراض وتعريف وجهات نظر المؤدين والمعارضين له ذلك أن موضوع التضليل هو انتهاكاً للشالية هو مطلب

شك وخلاف بين المؤدين والمعارضين حيث يحول دون تنفيذ الاتفاقية في الوقت الحد بحلول 29 آذار المقبل وسط انتقادات لضم الضرائب الشمالي إلى جمهورية أيرلندا حيث

اعتبرت ماي أنها واقفة من إيجاد برشان ايرلندا الشمالية التي تتعالى القطة الشاشة للخروج بحلول الموعد القرر

وأكملت ماي أن المعارضين في بروكسيل تمكنوا من حسم

الخلاف حول حدود ايرلندا الشمالية والجنوبية إلى الجلوس إلى

الكتنولوجيا التي تتبع تجارة خروج أي حدوبيها.

ويرى المؤدون للبقاء الأوروبي «بريكست» سبي

لبريطانيا في استثنائه بموجبه عن ضموميتها في الوسيط

السياسية الأوروبية ما يعني أنها ستتقى التأثير في عملية

صنع القرار ووضع القواعد المنظمة لعمل مؤسسات الاتحاد

الرئيسية بينما تتطلع ملتزم بتبنّي هذه القواعد التي ستقرض

عليها سبقاً.

المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا

أكمل دراسة أن «بريكست» سيكلف لندن 100 مليار جنيه

إسترليني سنوياً بحلول عام 2020، ويصر المؤدون أن

«بريكست» سيحرر بريطانيا من شروط الاتحاد الأوروبي

المجتمعية وبيروقراطية مؤسساته، بينما يرى المعارضون أن

«بريكست» يعني تعزز الرخاء الاقتصادي بريطانيا للخارج

وقال بريطانيا تأثيرها على الشؤون الدولية زيادة عن التصريح

الاقتصادي وزيادة المخاطر على الشركات وكل ذلك يؤكد أن

الاقتصاد البريطاني في خطر جراء «بريكست».

في عصر انتقام من فوائد الاتفاقيات قال ماي: إنه يسمح

لبريطانيا باستعادة السيطرة على الحدود من خلال وضع حد

لحريه حرمة الأشخاص.

وكانت الهجرة موضوعاً رئيسياً في حملة استفاء خروج

بريطانيا وأوضحت ماي أن الاتفاق يسمح بأن يستفيد

السيطرة على أمورنا من خلال وضع حد للمدفوعات

السنوية الخصم إلى الاتحاد كما أشارت ماي بالاتفاق لأنه

يتيه بريطانيا إبرام الصفقات الجديدة بها.

على أي حال وحده الزمن هو الكفيل ببيانات صحة أي

الاتجاھين أصح وأي الرأين أضيق وأكثر صوابية وحنكة

ورياحية في الشؤون البريطانية والأوروبية كما أن الزمن

والتجربة هما الكفلان ببيانات وجود التفاوض والتقارب أو

التفاوض بشأن «بريكست» أو عدمها.

(روسيا اليوم - روينز)

## القوات العراقية تعقل إرهابيين في عدة مناطق من البلاد

# بغداد تبحث مع القاهرة وعمان تأسیس سوق مشتركة للكهرباء



قوات الأمن العراقية تقوم بتفتيش سيارة يشتبه أنها ملغومة من قبل الإرهابيين في محافظة الأنبار (عن الإنترنت - أرشيف)

يقصف موقع وأماكن في مناطق مختلفة من البلاد وذلك بتصويت مجلس العموم بـ 225 صوتاً لصالحها مقابل 206 أصوات ضدتها وملموم أن هذا التصويت جاء بعد يوم واحد من رفض مجلس العموم لخطبة ماي «بريكست» القاضية بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

والحال أن هذين التصويتين متناقضان ومتضادمان ومترافقان مثلاً هو متضاد ومتناقض ومتناقض الاستفتاء عام 2016 القاضي بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ثم التكross منه الآن الصالح الباقع في الاتحاد وتوصيات مجلس العموم الذين يمثلون الشعب البريطاني ويعبرون بالتأكيد بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأشار إلى أن «الوزراء» الثلاثة «جبلة» التي تحققوا

الآمال توسيع التجارة العربية السليمة لتشمل جميع الخدمات، تمهد لإقامة تكتل اقتصادي عربي».

وطبعاً إيجابياً ضد «بريكست» ينطوي على ثلاثة احتفاظات:

الأول حجب الثقة عن ماي واجتثث فكراً الافتراض من

أساسها وهو ما لم يحصل، أما الاحتفال الثاني فيبدو إلى إجراء استفتاء ثان وتتجدد الثقة بماي وهذا الاحتمال تم تجاوزه أيضاً.

أما الاحتفال الثالث فهو في الحقيقة جميع الأطراف من فيهم أغليبية

العارضين ضد «بريكست».

بعيداً عن هذه الاحتمالات يبقى لم المشكلة وجدها وحله

تدور المسوامات لأنـه وهو السعي لتعديل بعض بنود

الاتفاق ومحاربة الضغط على الاتحاد الأوروبي لتحقيق المزيد

المزايا والإنجازات في اتفاق الطلق بينه وبين بريطانيا وذلك لصالح الأخيرة.

في هذا الإطار يمكن فهم معنى اقتراح وزیر الخارجية

البريطاني السابق بوريس جونسون القاضي بضرورة

التفاوض على اتفاق الظل الحر خصاً من ذلك فإن الكثيرون

من أعضاء مجلس العموم يقفنون مع حرية التجارة لكن

يعارضون حرية حركة الأشخاص بين دول الاتحاد ويرى

المؤدون لـ«بريكست» أن الخروج الصعب من

الاتحاد الجمركي سيسبب بريطانيا أن تزدمر.

من جانبها يتم بعديد بذيريز الوزير البريطاني السابق الذي كان مكلفاً إدارة إدارة خروج بريطانيا من الاتحاد خطوة رئيسة

الوزراء بأنها محبة وغير متوازنة وتهدى لبقاء بريطانيا

داخل إطار حماكم الاتحاد وهو أمر غير مقبول عن الإطلاق

محذر من إنجاز اتفاق في التوصل إلى اتفاق يدركون له

عواقب اقتصادية وخيمة على بريطانيا وقد يؤدي إلى سداد

ما يصل إلى 39 مليار جنيه إسترليني إلى هذه الاحتمالات.

في هذا الإطار، أكد زعيم حزب العمالعارض جيمي كورين

أنه يسعى للتفاوض مجدداً مع بروكسيل من أجل صفقة

أفضل تضمن شرطه متساوية لدن في الاتحاد الجمركي.

وكان مصدر حكومي أشار إلى أنه يتم العمل للحصول

على ضمانات وتعهدات إضافية من الاتحاد.

الواقع أن ماي أدركت حققته الغترة أيام «بريكست» لذلك

سارعت إلى التأكيد أنها ستعتني بالحصول على ضمانات

قانونية وسياسية من الاتحاد بشأن «بريكست».

طبعاً لا يكتفى الحديث ولا تتحقق معالجة هذا الموضوع

دون استعراض وتعريف وجهات نظر المؤدين والمعارضين

له ذلك أن موضوع التضليل هو انتهاكاً للشالية هو مطلب

شك وخلاف بين المؤدين والمعارضين حيث يحول دون

تنفيذ الاتفاقية في الوقت الحد بحلول 29 آذار المقبل وسط انتقادات لضم الضرائب الشمالي إلى جمهورية أيرلندا حيث

اعتبرت ماي أنها واقفة من الأوروبي «بريكست».

ويرى المؤدون للبقاء الأوروبي «بريكست» سبي

لبريطانيا في استثنائه بموجبه عن ضموميتها في الوسيط

ال السياسي الأوروبية ما يعني أنها ستتقى التأثير في عملية

صنع القرار ووضع القواعد المنظمة لعمل مؤسسات الاتحاد

الرئيسية بينما تتطلع ملتزم بتبنّي هذه القواعد التي ستقرض

عليها سبقاً.

المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا

أكمل دراسة أن «بريكست» سيكلف لندن 100 مليار جنيه

إسترليني سنوياً بحلول عام 2020، ويصر المؤدون أن

«بريكست» سيحرر بريطانيا من شروط الاتحاد الأوروبي

المجتمعية وبيروقراطية مؤسساته، بينما يرى المعارضون أن

«بريكست» يعني تعزز الرخاء الاقتصادي بريطانيا للخارج

وقال بريطانيا تأثيرها على الشؤون الدولية زيادة عن التصريح

الاقتصادي وزيادة المخاطر على الشركات وكل ذلك يؤكد أن

الاقتصاد البريطاني في خطر جراء «بريكست».

في عصر انتقام من فوائد الاتفاقيات قال ماي: إنه يسمح

لبريطانيا باستعادة السيطرة على الحدود من خلال وضع حد

لحريه حرمة الأشخاص.

وكانت الهجرة موضوعاً رئيسياً في حملة استفاء خروج